

## المغرب يتقدم في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

### تزايد تحديات دخول قائمة أفضل 50 اقتصادا في العالم

كسب المغرب رهانه على تحسين مناخ الأعمال بإحراز تقدم في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020 ليكون الأول على مستوى أفريقيا بفضل سلسلة الإصلاحات التي اعتمدها، فيما وُجّه التقرير تحديات جديدة لدخول الرباط إلى قائمة أفضل 50 اقتصادا في العالم.

الرباط - أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الذي استند على معايير تسهيلات الاستثمارات تقدم المغرب ليحتل المركز 53 ضمن أكثر الجهات الاستثمارية جاذبية، وفي حين كان ذلك مؤشرا إيجابيا إلا أنه يغذي التحذيرات حسب خبراء لدخول البلد لقائمة أفضل 50 اقتصادا في العالم. وأطقت التبعات الاقتصادية لتقني جائحة كورونا خطوات المغرب نحو تحسين بيئة الأعمال والدخول في قائمة أفضل 50 اقتصادا حول العالم في مجال ممارسة الأعمال.

العمليات تتعثر جراء تفشي كورونا. ويقدم "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال"، وهو تقرير سنوي يصدر عن وحدة أنشطة الأعمال في البنك الدولي، أداء 190 اقتصادا في سهولة تنفيذ الأعمال. ويعتمد التقرير في ترتيب الدول على 10 معايير، وهي بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان. كما تتألف المعايير العشرة من حماية مستثمري الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار والتعثر.

نوفا الناصري  
المغرب اعتمد إصلاحات مهمة لفائدة القطاع الخاص والشركات

وتقدم المغرب بسبع مراتب في تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020 مقارنة مع تقرير 2019، ليحتل المرتبة 53 من بين 190 بلدا عبر العالم. وكان المغرب قد حصل عام 2010 على ترتيب 114 من أصل 183 اقتصادا في ذلك الوقت في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. ويأتي الاقتصاد المغربي "أولاً" في شمال أفريقيا، و"ثالثا" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلف كل من الإمارات في المرتبة الـ16 عالميا والبحرين في المرتبة الـ43. ويراهن المغرب على التقدم في تقرير العام 2021 ليُدخل في قائمة أفضل 50 اقتصادا في العالم. وفي ديسمبر الماضي قال البنك الدولي في دراسة أجراها بالشراكة مع اللجنة المغربية لمناخ الأعمال إن "الإصلاحات المغربية لتحسين مناخ

وكان من المقرر أن يعلن عن إطلاق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2021 بنهاية أكتوبر، إلا أن صعوبة دراسة الاقتصادات خلال جائحة كورونا أجلت إصدار التقرير إلى وقت لاحق من العام الجاري لم يحدد بعد. وقال الخبير الاقتصادي والباحث في السياسات التنموية نوفا الناصري إن "المغرب حقق مكتسبات كبيرة في مجال تحسين مناخ الأعمال بفضل العمل الجماعي بين مختلف الأطراف". وأوضح الناصري في تصريحات صحافية أن الحكومة المغربية اعتمدت مجموعة من التدابير والإصلاحات المهمة لفائدة القطاع الخاص والشركات، والتي تشكل جزءا من برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال. وأشار إلى أن "اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال تعمل على تنفيذ الإصلاحات



شحنة معنوية للشركات



كم من الزمن لإصلاح هذا الخراب؟

## حصيلة مأساوية للاقتصاد السوري خلال عشر سنوات

### دمار البنى التحتية وتوقف إمدادات الوقود عن الخدمة

وفي دليل على القفزة العنيفة للأسعار، بلغ سعر البيضة الواحدة حاليا حوالي 300 ليرة في مناطق سيطرة الحكومة مقابل ثلاث ليرات عام 2011. وكانت خسائر البنية التحتية من بين أكبر الخسائر، نظرا لفاقد أضرار الحرب والنصف بالمشآت، حيث بلغت خسائر المحطات الكهربائية نحو 70 الملة فيما توقفت خطوط إمداد الوقود عن الخدمة بسبب الحرب، بحسب بيانات وزارة الطاقة في العام 2019. ودمرت الحرب واثار القصف ثلث المدارس، واستولت مقاتلون على عدد منها بحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونسيف".

وضررت الحروب أداء القطاع الصحي، حيث تسببت في فرار حوالي 70 الملة من العاملين في مجال الرعاية الصحية خلال سنوات النزاع، بينما تدمر أو تضرر أكثر من خمسين في المئة من البنى التحتية الصحية. وفي سياق آخر كانت لقانون العقوبات الأميري المعروف باسم قيصر آثار مدمرة على الاقتصاد السوري، حيث تجلّى ذلك في استهداف كل شخص أجنبي يتعامل مع الحكومة السورية وحتى الكيانات الروسية والإيرانية في سوريا، وشمل مجالات عدة من البناء إلى النفط والغاز. واستهدفت القانون عددا من الصناعات المتعلقة بالبنية التحتية والصيانة العسكرية وإنتاج الطاقة. كما فرضت الولايات المتحدة أخيرا جولة جديدة من العقوبات على سوريا، استهدفت البنك المركزي السوري وأدرجت العديد من الأشخاص والكيانات في القائمة السوداء لخنق الحكومة السورية. ومع حدوث هذه الأزمات، استمرت الليرة السورية في التدهور وارتفعت أسعار جميع المواد بشكل كبير، علاوة على ذلك، حدث نقص حاد في الوقود، بالإضافة إلى أزمة تأمين القمح للخبز بسبب ارتفاع أسعار القمح المستورد.

تطوي سوريا ذكرى الثورة السورية بحصيلة مأسوية، حيث أودت عشر سنوات من الحرب إلى أضرار جسيمة بالبنى التحتية والمنشآت واستنزفت كل مفاصل الاقتصاد، فيما امتدت آثار الدمار إلى قطاعات حيوية كالصحة والتعليم وخلفت ليرة منهارة وأوقفت إمدادات الوقود، ما تسبب في ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية.

دمشق - تسببت عشر سنوات من الحرب السورية بأضرار هائلة بالبنى التحتية واستنزفت الاقتصاد وقطاعه المنهكة، عدا عن دمار كبير لم يميز بين منزل ومرفق عام أو منشأة طبية أم تعليمية وعملة محلية متدهورة. وحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة في تقرير صدر في سبتمبر 2020، بلغ إجمالي الخسائر المالية التي مني بها الاقتصاد السوري بعد ثماني سنوات من الحرب فقط نحو 442 مليار دولار.

وتكبد قطاع النفط خسائر بنحو 91.5 مليار دولار، وفق ما أفاد وزير النفط والثروة المعدنية بسام طعمة أمام مجلس الشعب في فبراير الماضي. وانتهجت سوريا خلال العام 2020 نحو 80 برميل نفط يوميا من إجمالي حوالي 89 برميلا استخرجت من مناطق خارجة عن سيطرة دمشق، مقابل إنتاج يومي بلغ 400 برميل قبل اندلاع النزاع، وفق طعمة. وتدهور سعر صرف قيمة العملة المحلية الليرة بحوالي 98 في المئة مقابل الدولار في السوق السوداء خلال العقد الأخير، وهوت الليرة بنحو 40 في المئة خلال الجاري فقط. وضغطت الأزمة اللبنانية على مصدر رئيسي للدولار بالنسبة إلى سوريا، مما أدى إلى إلحاق المزيد من الضرر بعملية تثن تحت وطأة سنوات من العقوبات الغربية وصراع مدمر مستمر. وحدث آخر تهاوي لليرة السورية في الصيف الماضي، عندما بلغت حاجزا نفسيا عند ثلاثة آلاف ليرة للدولار، بسبب مخاوف من أن يزيد تشديد العقوبات الأميركية حال الاقتصاد سوءا. والحق هبوط الليرة الضرر بانشطة الأعمال مع تردد الكثير من التجار

442 مليار دولار إجمالي الخسائر المالية للاقتصاد السوري بعد ثماني سنوات من الحرب

وبلغ متوسط الراتب الشهري للموظفين في القطاع العام في مناطق سيطرة الحكومة السورية مطلع العام 2021، حوالي عشرين دولارا وفق سعر الصرف في السوق السوداء. فيما بلغ متوسط راتب الموظفين في القطاع الخاص حوالي خمسين دولارا. ووقدت قيمة كلفة السلة الغذائية الأساسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد لمدة شهر، بحوالي 136 دولارا وفق سعر الصرف في السوق السوداء. وارتفعت أسعار المواد الغذائية بحوالي 33 مرة في أنحاء البلاد، مقارنة بمتوسط خمس سنوات قبل الحرب، وفق برنامج الأغذية. كما تضاعف سعر كيس الخبز ذي النوعية الجيدة في مناطق الحكومة بحوالي 60 ضعفا منذ اندلاع النزاع.

## أزمة عالمية اسمها استنزاف سمك التونة

مصري في 2019 إلى حوالي 380 ألف طن. ويزدهر الطلب على الزعانف الصفراء حيث تعتمد على نطاق واسع في منتجات الأسماك المعلبة والسوشي في أميركا الشمالية وأوروبا وآسيا. وقد بلغت قيمة السوق العالمية للزعانف الصفراء 15.8 مليار دولار سنة 2018، وهي ثاني أعلى قيمة بين أنواع التونة السبعة، وفقا لتقرير صادر عن أكبر شركة تونة معلبة في العالم "تاي يونيون غروب بي سي إل". وقال ماكالوم من غرينيبس إن قضية الصيد الجائر قد تعطلت خلال الجائحة وأن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات صارمة الآن لتجنب الأضرار التي لا يمكن إصلاحها.

مصادر أسماك التونة في المحيط الهندي لأول مرة على أنهم أسام ما يسمى بالصيد الجائر. وكانت الهيئة قد اوصت العام الماضي بخفض الصيد بنسبة 20 في المئة عن مستويات 2014، لكنها تراجع في يناير مع تقييم المخزون في 2018. ونظرا إلى أن تقييم المخزون الجديد لن يكون جاهزا حتى نهاية سنة 2021، فقد تؤول اللجنة أي إجراءات جديدة وفقا لمؤسسة "بلو مارين فاوندیشن". وقالت المؤسسة في بيان إنه "بالنسبة إلى مخزون معرض لخطر الانهيار، فإن هذا التأخير قد يكون كارثيا". ويقترح الاتحاد الأوروبي خفض إجمالي الصيد من حوالي 438 ألف طن

450 ألف طن متري قيمة ارتفاع إجمالي الصيد العالمي سنويا رغم إجراءات الحظر

وقال ويل ماكالوم وهو رئيس قسم المحيطات في جمعية غرينيبس "إنهم الزوّار. إنهم بصطادون بقدره أكبر بكثير من أي شخص آخر، وهذا ليس عادلا".

وتريد جزر المالديف خفض صيد الزعانف الصفراء بنسبة 15 في المئة عن مستويات 2015 عندما اتفق خبراء هيئة

وتقدر "بلو مارين فاوندیشن" أن مخزونات التونة ذات الزعانف الصفراء يمكن أن "تنهار"، مما يعني أنها ستتجاوز الحد الأدنى المطلوب للتعافي في غضون سنوات الخمس المقبلة إذا لم يتغير شيء. وتستحوذ أساطيل الصيد الفرنسية والإسبانية على غالبية الأسماك باستخدام طرق صناعية مثل الشباك الكيسية، التي تحصر صغار الزعانف الصفراء التي لم تبدأ في التكاثر بعد. وتريد الدول الساحلية الحد من هذه الممارسات. فعلى سبيل المثال تريد كينيا وسريلانكا رؤية المزيد من القيود على الليات مثل جماعات الأسماك التي تجذب التونة والأنواع الأخرى نحو الشباك.

المناخ والتلوث. وهناك قلق من الشركات أيضا حيث تعهدت المتاجر البريطانية "تيسكو" و"كو - أوب" والبلجيكية "كولرويت" العام الماضي بالتوقف عن شراء تونة الزعنفة الصفراء في المحيط الهندي ما لم تتبن اللجنة التي فوضتها الأمم المتحدة خطة لإعادة بناء المخزونات. ووضع الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة هذه الأنواع على القائمة الحمراء منذ ما يقرب من العقد، ومع ذلك ارتفع إجمالي الصيد العالمي بحوالي الثلث إلى ما يقرب من 450 ألف طن متري سنويا، وفقا لمجموعة "بلو مارين فاوندیشن" التي تتخذ من لندن مقرا لها.

لندن - اجتمع ممثلو 30 دولة للخلاص للبحث في سبل إنقاذ مخزون التونة سريع النضوب في المحيط الهندي مع تزايد الطلب في آسيا والغرب على السوشي والأسماك المعلبة. واجتمعت هيئة مصائد أسماك التونة في المحيط الهندي التي تضم دولاً ساحلية من أستراليا إلى كينيا بالإضافة إلى منطقة الصيد الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، على مدار خمسة أيام لمناقشة مخزون تونة الزعنفة الصفراء. ويقول علماء البيئة إن الأنواع التي تعيش في المياه الدافئة معرضة لخطر الاستنزاف لأن الإفراط في الصيد يضعف التهديدات الأخرى مثل تغير